الرواية الشفوية وموقعها من التاريخ المحلي.

The oral narrative and its location from the local history.

د.موسى بن موسى
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

ملخص بالعربية :

التاريخ المحلي جزء من الكتابة التاريخية، التي لم تعد ضامرة، غير أن الرواية الشفوية آلية من آليات التاريخ المحلي، ومن هنا يمكننا البحث عن موقع الرواية الشفوية من هذا النوع، خاصة أن المجتمعات العربية ما لبثت أن تركن إلى عدم الكتابة، رغم ما شهدته القرون الوسطى، التي تميز فيها المجتمع العربي الإسلامي من تفوق حضاري كانت القراءة والكتابة من أهم مكانيزمات التحضر، لكن بحلول القرون الحديثة تراجع المجتمع العربي عن الريادة فحلت الرواية الشفوية محل الكتابة، مما جعل التاريخ يشهد محطات فراغ لم ولن يعوضها إلا الرواية الشفوية

ملخص بالأنجليزية

Local history is part of historical writing, which is no longer atrophic, but the novel oral mechanism of local history mechanisms, and here we can look for the oral narrative of this kind site, especially that Arab societies was soon left to the lack of writing, though witnessed centuries In the Arab World, where the Arab Islamic society distinguished from cultural superiority, reading and writing was one of the most important places in urbanization, but by the modern centuries Arab society had retreated from leadership. The oral novel replaced writing, making history witness vacuum stations.

مقدمة :

الكتابة التاريخية عالم يعج بالتطورات من خلال الآليات والميكانزيمات المستغلة، نتيجة الحاجات الفردية أو الجماعية في إطار الأعمال الانفرادية والمجتمعية تبعا للتطورات الحضارية والمحتاجة دوما إلى ابتكار الأساليب والمناهج، لإبراز الصور والمسائل المراد إيضاحيها وفقا لما تتطلبه تلك القضايا المراد دراستها، ومن بين هذه الوسائل الكتابية تظهر المذكرات كأسلوب كتابي يفرض نفسه للتعبير على مكنونات كامنة لدى كاتبيها، وفقا لما قد قاموا به من أعمال إلى جانب الملابسات، التي اكتنفتهم وفقا لصيرورة الأحداث، ذلك من خلال السرد الروائي والقصصي الأحجوي، خاصة إذا ما كان

صاحبها أميا أو غير مؤهل للكتابة، هذا ما يجعل العملية اشبه ما تكون رواية شفوية يحاول صاحبها إملاؤها عن طرف ثاني، ليس بالضرورة طرفا مؤهلا لذلك. ومن هنا يتحتم علينا ضرورة الوقوف عند طبيعة المذكرات والآليات المتحكم فيها حتى نستطيع أن نتبين جاهزية المذكرات في ابداء مواقف تجاه قضايا متنوعة، لأن تكون ضمن الوسائل المساهمة في كتابة التاريخ، انطلاقا من السردية أو الشفاهية تبعا لثقافة صاحبها. إضافة إلى حجم المقروئية، التي من خلالها تتباين جدِّية الكتابة التي تبرز رصانة الرواية من عدمها؛ لاعتمادها في الكتابة التاريخية. ومنه يمكن الوقوف عند الإشكالية المتمثلة في :

موقع الرواية الشفوية في تأسيسها لكتابة التاريخ المحلي.

أولا - موقع الرواية الشفوية في الكتابة التاريخية :

إن السبق الحضاري الذي عرفته أوربا خلال القرون الحديثة جعلها تساير التطورات الحاصلة في مجال المعرفة، ومن بينها الكتابة التاريخية، رغم تفوق العالم الإسلامي في هذا النوع من الكتابة، انطلاقا من علم الحديث، وما وصل إليه هذا العلم من مناهج استقراء وكتابة عمادها الرواية والسند، ومن ثمة صارت الكتابة التاريخية فنا وعلما يحتاج إلى مهارة عالية، هذا بدوره شجع الأوربيين في اقتناء المخطوطات، خاصة التي تعتني بالتاريخ وجغرافيا الأقاليم، كل ذلك من أجل التعرف على العالم عن قرب، لكن هذا الاستحسان سرعان ما تحول إلى مهارات ذاتية الغاية منها الاعداد للتحكم في الآخر من منطلق المكتسبات القبلية التي استحوذ عليها الأوربي في اطار الصراع الحضاري المادي في نطاق حوض الحضارات الإنسانية؛ أي حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومنذ العصر الحديث صار الاهتمام بالتاريخ مطلبا حضاريا، وباتت الكتابة أمرا ضروريا، مما ساهم في تنوع الكتابات، كان من أهمها الرواية التي اشتغل بها الساسة لتخليد الأعمال والبطولات والانجازات

المحققة على جميع الأصعدة والميادين، ومن هذه المنطلقات صارت الرواية شكلا من أشكال الكتابة التاريخية، لما قدمته من مساهمات جاد في التعريف بالعديد من الأحداث والملابسات التاريخية، دون أن نتناسى السلبيات والإخفاقات التي وقعت فيها الرواية، مما جعل البعض منها لا يتعدى كونها كتابة روائية لا ترقى إلى تأسيس كتابة تاريخية جادة تساهم في تزويد المكتبات بكم هائل من الكتابات ذات الدلالات المعرفية المتنوعة، في مقدمتها التاريخ.

ومن هذه المنطلقات باتت الرواية ركن من أركان الكتابة التاريخية، لما قدمته من معلومة ساعدت في فهم العديد من الظواهر والإشكالات المستعصية الفهم والتأويل. إضافة لما تقدمه من تسهيلات للقارئ في فهم العديد من الأحداث من خلال ربطها ببعضها البعض قصد الوصول إلى استنتاجات تاريخية قريبة من الحقيقة المراد الوصول إليها تبعا للوسائل الكتابية المستعملة في الرواية البحتة، أو الرواية الموجهة من قبل صائغيها. وهذا ما يجعل الرواية تتموقع ضمن مجال معرفي لا يمكن الاستغناء عليه، لما تقدمه من معلومات تتراوح قيمتها وأهميتها من حين لآخر، ومن هنا فإن الرواية الشفوية تحتل موقعا هاما في ظل غياب الكتابات المتخصصة تبعا للمجتمعات البشرية. أما الموقع الذي تحتله الرواية بالنسبة للتاريخ المحلي لا يمكن تحديده إلا إذا وقفنا على التاريخ المحلي وأبعاده ومجالاته.

ثانيا - مبررات ظهور التاريخ المحلي :

إن النسق التاريخي الذي ظهر فيه هذا اللون كان نابع من الانفتاح على مختلف العلوم الاجتماعية، والاحتكاك المتواصل بها، قصد النأي بالتاريخ من انغلاقه التخصصي وانفتاحه على تساؤلات ومناهج العلوم الاجتماعية الأخرى[1]، بل حتى العلوم التطبيقية، وبالخصوص علمي الاجتماع والاقتصاد، إذ أصبح المؤرخون الجدد يدركون بكيفية متزايدة أهمية المناهج المستعملة في علوم اجتماعية أخرى كالأنثروبولوجيا في دراسة المجتمعات القبلية[2]. ومن ناحية أخرى ظهر وعي لديهم بأن التاريخ لن يكون اختصاصا علميا بمعنى الكلمة إلا إذا اعتمد على الأرقام أي أصبح تاريخا كميا، كما استقر الاعتقاد لدى المؤرخين الجدد، بأن التاريخ الحقيقي الواجب الوقوف عليه يوجد على مستوى القاعدة، وأن دراسة تاريخ المجتمعات من خلال حاجياتها ونشاطاتها اليومية أخصب وأفيد من دراسة التاريخ السياسي وحده[3]. وإذا كان هذا هو النسق التاريخي الذي ظهر فيه هذا الاتجاه، فما هي الأهمية التي اكتساها والأهداف التي سعى إلى تحقيقها التاريخ المحلي؟

ثالثا - الحاجة إلى الكتابة في التاريخ المحلي :

عرفت الهستغرافية[4] الجزائرية مراحل مختلفة، تميزت كل مرحلة منها بملامح وخصائص معينة سواء من حيث اختلاف المواضيع المدروسة، أو من حيث تعدد الرؤى والاتجاهات والمقاربات والأدوات المنهجية الموظفة. وقد عرف البحث التاريخي خلال العقود الأخيرة، ولا سيما منها الفترة الممتدة منذ الثمانينات تراكما مهما، ورصيدا متنوعا لايستهان به، وفي هذا السياق، تسعى هذه المداخلة إلى الوقوف وقفة تأمل تجاه هذا النوع من الكتابة التاريخية، التي تميزت بتوجه الإنتاج التاريخي نحو التاريخ الاجتماعي من خلال اعطاء الدراسة المونوغرافية أهمية كبرى، هذا التوجه الذي اعتبر من طرف أحد الباحثين بمثابة "قاطرة تتصدر عملية تحديث الذاكرة الجامعية [5]"، من منطلق الحفاظ على الذاكرة الجماعية انطلاقا من الجزئية الإقليمية، ورغبته في التجديد اعتمادا على مجموعة من الآليات والميكانيزمات، كتوسيع مفهوم التاريخ، وتطوير مجال المصادر، والانخراط في سياق العلوم الإنسانية[6]، للوصول لكتابة تاريخية علمية شاملة تختلف كليا عن التاريخ الكولونيالي.

رابعا - أهداف التاريخ المحلي :

إن الأهداف التي يسعى التاريخ المحلي تبرز من خلال اقتناع أصحاب هذا الاتجاه بأن الكتابة في تاريخ الدول والمجتمعات - على غرار ما يكتب في بلدان أخرى متقدمة - لم يتأتى إلا عن طريق البحث المونوغرافي، إذ أن أحسن طريقة لجمع المصادر المادية ولا مادية من الوثائق والمستندات، والروايات الشفوية، والاستفادة من النصوص القديمة، هي تحديد مواضيع الأبحاث في مجالات زمنية أو مكانية ضيقة، حتى يتسنى تعميق وتوسيع البحث والتحري، ذلك لا يتم إلا بشكل مرحلي، ويتمم فيما بعد عندما تكون كل مناطق البلاد قد تمت مسحها وتغطيتها، وكل الفترات التاريخية قد شملها هذا البحث بأعمال أشمل[7]، وهذا ما عرفه المفكر عبد الله العروي قائلا : « دون مفهوم المبحثة لا يستقيم لا منطقيا ولا عمليا مشروع التاريخ الشمولي[8]. ». وبالإمعان في هذه الأهمية التي حظي بها التاريخ المحلي، فقد أولى البحث التاريخي لا سيما منه الجامعي أهمية خاصة للدراسة المونوغرافية لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- التخلص من التعميمات التي تسبح فيها الدراسات التاريخية لأي بلد ما بأكمله أو لبعض المناطق الواسعة، والقيام بفحص للإمكانات التي يمكن أن توفرها أنواع مختلفة من المصادر والوثائق المحلية، والبحث عن عناصر التركيبية للبنية الاجتماعية والاقتصادية التي قلما تبرزها الكتابات التاريخية الإخبارية[9]، ومراجعة عدد من الانعكاسات التي برزت في المجتمع المغربي من خلال الدراسات الكولونيالية، وتخطي الحوليات التقليدية من جهة، والإلتقاطات الإثنوغرافية من جهة أخرى إلى إقامة بناء بحثي متوافق يتم على ضوئه فهم العلاقات السياسية بين الحكام والرعية باعتبارها ثمرة الأسس الاقتصادية والتكوينات الاجتماعية[10].

- الاقتناع بأن الدراسة التاريخية لبلد ما بطريقة علمية ومضبوطة، لن تتأتى إلا إذا جزء هذا التاريخ إلى وحدات زمانية ومكانية تسمح باستغلال المصادر والوثائق المحلية[11].

- تناول وتعرض هذه الدراسات والبحوث لبعض الإشكاليات، كالعلاقة بين المدينة والريف، والحضر والبادية، ومعايشة كل واحدة منها للأخرى على الميادين والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، والفكرية والسياسية مقارنة بوضعها في إطار التطورات العامة للبلاد[12]، وعلاقة المجتمع القروي والدولة قبل الاحتلال[13].

- محاولة بعض الأعمال المونوغرافية الاستفادة من الكتابات الكولونياليةبعد الكشف عن جانبها الإيديولوجي، والتوصل من خلال بعض الوثائق الرسمية إلى بعض جوانب الوصع المحلي، والكشف عن المهمش في الكتابة التاريخية التقليدية، بدءا من الحياة اليومية للمجموعات القروية الطرفية، إلى التيارات التي اخترقت البادية المغربية عشية الاحتلال[14].

خامسا - مكانة التاريخ المحلي من الكتابة التاريخية :

وإذا كانت هذه هي أهمية وأهداف هذا اللون الاتجاه، فما هي إذن الوضعية التي يوجد عليها؟ لتتبع الوضعية التي يوجد عليها البحث في التاريخ المحلي سنقوم بتسليط الضوء على الخصوصيات والآليات المتحكمة في تطور البحث في هذا المجال من خلال ملامسة ومعايشة مسألة المصادر من حيث وضعيتها الحالية وإشكالية توظيفها، ثم سنبين الإكراهات التي تعترض سبيل الباحثين في هذا الحقل المعرفي، وأخيرا سنقدم بعض الاقتراحات العملية التي من شأنها أن تساعد على الاهتمام بهذا التوجه وتمكن من توظيفه كأداة للبحث والدراسة.

سادسا – الآليات والمميزات المتحكمة في تطور دراسة البحث في التاريخ المحلي :

إن المميزات والآليات المتحكمة في تطوير البحث في هذا المجال تكمن في :

مسألة المادة المعرفية :

ويقصد بها كل الموارد التي بإمكانها تقديم المساعدة لتقريب آليات الاحاطة بالظاهرة محل الدراسة، حيث يمكن في العديد من المصادر المحلية المكتوبة أو الشفوية، فالمصادر المحلية مادية كانت أو شفوية هي ركيزة هامة في الكتابة التاريخية المحلية، مما جعلها على المستوى المنهجي تبلور موقف إزاء قضية مواكبة المناهج التاريخية المعاصرة، حيث يعتبر أن الاطلاع على أساليب الكتابة المعاصرة وعلى مكتسبات العلوم الإنسانية قد يساعد على إغناء قراءة المصادر من الوثائق[15] وغيرها، لما تتيحه للتاريخ من مجالات التركيب، وما تفتحه من آفاق[16] للدراسات والبحوث، بل إن بعض المختصين يروا أن التاريخ لا يتخذ الصفة العلمية الصرفة إلا عندما يستعين منهجيا بعلوم إنسانية واجتماعية أخرى[17]، وعلوم تطبيقية بنسب أقل، مما جعل ميشيل دي سرطو يقول : « إن العملية التاريخية - أي عمل المؤرخ - أصبحت بمثابة نقد وتمحيص لمناهج العلوم الأخرى الطبيعية والبشرية[18]. »، ورغم استمرار إيمان المؤرخين الجدد بأهمية الوثيقة الرسمية[19] في بلدان المغرب العربي، فإنهم يدركون جيدا أنه لابد من الاعتماد كذلك على المصادر المادية ولامادية غير الرسمية مخطوطات كانت أو وثائق خاصة، للحصول على صورة أكثر قربا من الوضع المدروس وأكثر توازنا من الصورة التي تقدمها لنا الوثائق الرسمية وحدها، هذه القناعة بأهمية المصادر غير الرسمية، إضافة إلى

التوجه المتعدد التخصصات للتاريخ الجديد، كل ذلك يسمح بالكشف عن عدد كبير من الوثائق المحلية من جهة، والإقبال على تحقيق المخطوطات ونشرها من جهة ثانية[20]، ومن هذه المصادر :

- كتب الأنساب والحوالات الوقفية، والنوازل الفقهية :

وهي مصادر تكمن أهميتها في مساعدة الباحث على فهم الوضع الاجتماعي والاطلاع على المشاكل المادية والمعنوية التي عرفها البحث محل الظاهرة المدروسة[21]، وكتب رحلات الحج أو الحجازية، التي مكنت بعض الباحثين من الوقوف على بعض جوانب الحياة التجارية والدينية والاجتماعية بالمجال المدروس[22].

وإلى جانب اعتماد المؤرخين حديثي العهد على المصادر غير الرسمية، ساهموا كذلك في إعادة الاعتبار للوثائق الأجنبية إذ لم يعد ينظر إليها كمصدر ثانوي مساعد، بل أثبتت بعض الدراسات المنجزة أن تلك الوثائق الأجنبية إذا ما استعملت بما ينبغي من الحيطة والحذر[23] والانتباه لمدلولاتها ذات التأثير الغربي، قد تحتل مكانة أساسية في الكشف عن بعض الجوانب أو الحقب التاريخية التي لم تحظ باهتمام كاف من طرف المصادر المحلية التقليدية[24]، كما تولى كتب الرحلات الاستكشافية أهمية بالغة في دراسة التاريخ المحلي الجهوي، أو الإقليمي لاسيما خلال القرن 19م لبلدان المغرب العربي، حيث كانت تلك الرحلات تدخل في إطار مخططات سياسية عسكرية شكلت فيها معرفة المجال المرحلة الأولى واللازمة لأي احتلال لاحق، إلا أن أدق المعلومات وأصحها حول التاريخ المحلي عبر المصادر الأجنبية ترد في الوثائق والمراسلات العسكرية والدبلوماسية[25]، كما يمكن انفتاح التاريخ على مناهج العلوم الاجتماعية الأخرى، لتجاوز وتخطي المفهوم الضيق للوثيقة التاريخية الذي يرى أن التاريخ لا يكتب إلا حيث توجد الوثائق المكتوبة[26].

- الروايات الشفوية :

وهي كل الأعمال المروية على صعيد الميادين العديد في مختلف ميادين العلوم أدب تاريخ ... إلخ، وهي مصدر من المصادر التي جاءت في سياق كونها من النتائج المتحصل عيها من خلال الانفتاح الذي عرفه التاريخ، ذلك من خلال إقبال المؤرخين على استعمال الروايات الشفوية المحفوظة والمتوارثة، كمصدر من المصادر التاريخية[27]، لا سيما بعد اقتناعهم أن أي تاريخ اجتماعي لا يبحث فيه الدارس عن الأخبار من أفواه الرجال المعايشين لتلك الحقبة محل الدراسة، يكون بالضرورة ناقصا من جهة ما[28]، وعليه فأن الفهم الجيد لتاريخ الحياة اليومية، لا يمكن أن يتم دون اللجوء إلى البحث الميداني، لكون الثقافة الشفوية باتت تحتل مكانة رفيعة، واهتمام متزايد ضمن المصادر التاريخية، في ظل غياب الوثائق المكتوبة، حيث أصبح النص الشفوي يشكل الذاكرة الجماعية لفئة اجتماعية معينة، ويندرج في هذا النسق : التاريخ المروي، والأساطير، والحكايات، والأمثال والأراجيز ... إلخ[29]، ثم توجب الإدراك بأن وعي المجتمعات بتاريخها وهويتها لا ينحصر في ما تحكيه من سرديات وأمجاد، وما تفتخر به من أحداث ووقائع مادية، فكلها مجتمعة لا تتعدى كونها إحدى الملاحم التي تتشكل منها الكتابة التاريخية.

وقد نوهة عدة دراسات حديثة بقيمة الرواية الشفوية، وما تقدمه للدراسات التاريخية، حيث استطاعت إلقاء الضوء على جوانب نظرية مثل الذاكرة، والهوية، والأمة، والمجتمع وأن قيمة الرواية الشفوية لا تظهر فقط على مستوى

الأحداث والتفاعلات الماضية التي تترجمها بدقة، بل تتجاوز العلاقة الجدلية بين الماضي والحاضر[30]، فهي إذن ذاكرة نابضة بالحياة، وتاريخ حافل بالأحداث، وتتابع توثيقي لحياة وأعمال فئات طرفية، كما تبرز أهمية الرواية الشفوية كمصدر تاريخي أصيل من مصادر المعرفة التاريخية، في ما تتيحه للباحث من إمكانيات تجعل منها نصا لا يقل مكانة وأهمية قيمية عن باقي النصوص الأخرى، فهي المكمل الأساسي للنصوص والوثائق الأركيولوجية، لكونها تقوم بتغطية ما يعتريها ويشوبها من نقائص، كما بإمكانها أن تقدم وجهات نظر متباينة[31]، وهي مصدر تاريخي أساسي يمكن اعتماده في إعادة صياغة وبناء ماضي الشعوب والأمم التي تفتقر إلى أرصدة مكتوب، حيث يعتبرها " درامانى زكاري " بقوله (Dramani ZAKARI) : « وتقدس الكلمة وتعيش في عالم الإشارة وفي مضمون الذاكرة الجماعية[32].».

- الطقوس والفلكلور :

إن الجوانب المتعددة للحياة تفرض تنوع وتباين في السلوكات يمكن ترجمتها على أشكال تعبيرية أخرى تجاهلها محترفو التاريخ لأمد طويل، باعتبارها لا تنتمي إلى مجال اختصاصاتهم، كالاحتفالات والمواسم وما يرافقها من طقوس وفلكلور، والأعياد الوطنية والدينية، التي تساعد في بناء وعي تاريخي يختلف من مجموعة اجتماعية إلى أخرى، وتمثل ملجأ وملاذا بالنسبة للجماعات المقهورة؛ أي مهمشي التاريخ ومن بينا الجماعات الطرفية، التي يتم تغييبها ونفيها من الكتابة التاريخية المؤسساتية الرسمية[33]، كما استفادت الدراسات المونوغرافية من انفتاح أولي على بعض العلوم الأخرى كالأنثروبولوجيا[34] والاستغرافيا، ذلك من خلال الاستنارة ببعض أدواتها، لفهم ممارسات يومية طقوس كانت أو فلكلور، أو علاقات بين القبائل، أو بين هذه الأخيرة ومن يمثل السلطة، مما أثبت قيمتها كأداة لإثراء وتفعيل البحث الاجتماعي والتاريخي[35]، لأن التاريخ ليس فقط نبش في الوثيقة المكتوبة، بل أيضا تحقيق وتقصي، والتحقيق والتقصي يستلزمان النزول إلى الميدان محل دراسة الظاهرة التاريخية، والثقافة الشعبية ميدان بما تحتويه من فلكلور، فكما يقول بول فين (Paul Fein) : « حتى وأنت تتجول في السوق قد تلتقط إشارات تاريخية[36]. »، لذلك يتوجب على الباحث أن ينزل مباشرة إلى الميدان لمعايشة ودراسة تلك المجتمعات عن كثب[37].

- توظيف المناهج العلمية المختلفة :

إن حاجة الدراسة التاريخية للمناهج العلمية صارت ضرورة تحتمها دقة النتائج المتوصل إليها في كل دراسة، لأن قراءة المجتمعات الإنسانية على ضوء منهج علم التاريخ؛ أي استقراء الواقعة الحضارية الاجتماعية من خلال الكتب والوثائق والأرشيف، لا تكتمل إلا باعتماد المناهج الأخر؛ أي القراءة الاثنولوجية الراهنة لدلالات ومعاني البنية الثقافية عبر تفكيك وتحليل رموز عناصرها المتوارية، هكذا إذن يلتقي علم التاريخ والأنثروبولوجيا[38]، واستغرافيا وغيرها من العلوم، مما يجعل انفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية والإنسانية والتطبيقية ضرورة عملية، للمساهمة في بلورة الرؤية لدى الباحث عندما يستعين بآليتها وتقنياتها ليصنع من خلالها مصادر توثيق جديدة، مما يلزمه القيام بالمقابلة، ووضع استمارة ليخرج من عمله بمادة جديدة، وفقا لخصائص منهج المقابلة، كما يستعين بأساليب تلك العلوم، لاسيما منها أسلوب العينة، والأسلوب الكمي، ومنه فبدل أخذ مجموعة كاملة بعين الاعتبار، يعتمد جزءا منها

فقط يمثل المجموع، وبخصوص الأسلوب الكمي، فهو لا يستغني عن الوثيقة، لكنه يحاول العثور فيها على معطيات متشابهة ومنسجمة بإمكانها أن تشكل حلقة أو حلقات توصل الدراسة إلى بعض الأهداف المرجو الحصوول عليها ضمن الدراسة محل البحث، ولعل أهم مساهمة يقدمها المنهج الكمي للوثيقة التاريخية والمؤرخ هي ضمان الموضوعية، كما يمكن للمؤرخ الاستعانة بمنهج تحليل المحتوى من خلال تحليل المتن محل الدراسة، وتعميق الدراسة الباطنية من خلال النقد الداخلي للوثيقة بالاستعانة بأساليب علماء النفس والاجتماع لتحليل نصوص المقابلة، والملفات الصحافية، والتصريحات والخطب والآراء المتضاربة، والرموز والتراكيب، بل يذهب البعض إلى إمكانية تجاوز هذا المستوى بمحاولة قراءة ما بين السطور من خلال تمحيص العبارات والتصريحات الواردة في النص[39]، ومنه فتجدد التاريخ في فضوله ومناهجه والتنوع الهائل للمصادر التاريخية، كل ذلك سمح للمؤرخ بإمكانية التعامل مع هذه المصادر حسب اختياراته وقدراته ومعالجتها من مواقع متعددة وميادين مختلفة : اقتصاد، سوسيولوجيا، إثنولوجيا[40] استغرافيا ... إلخ.

سابعا – محاذير كتابة التاريخ المحلي :

إن تمكن الاستغرافية لدول الحديثة الاستقلال من تجاوز خطوة هامة تمكنت على إثرها من اماطة اللثام عن وثائق جديدة شكلا ومضمونا، وعن منطلقات نظرية منبثقة من واقع تلك الدول، وعلى رأسها دول المغرب العربي، وعلى الرغم من تلك المكتسبات المحققة، فإن الباحث في التاريخ المحلي تعترض سبيله عدة عقبات وإكراهات يعتبره غالبية المؤرخين ومن بينهم الأستاذ الدكتور أبو القاسم سعد الله من بين الأسباب الرئيسية التي تجعل الخوض في هذا المجال البحثي غير مجدية، وهذه العقبات والإكراهات يمكن حصرها في :

- إمكانية التمييز في هذه المحاذير بين ثلاث معضلات هي :

أ - مشاكل مرتبطة بانفتاح التاريخ على العلوم الاجتماعية والتطبيقية.

ب – معوقات تحول دون تحقيق تعاون مهم بين التاريخ مع العلوم الاجتماعيةوالتطبيقية.

ج - إكراهات ذات ارتباط بالدراسة المونوغرافية في حد ذاتها[41].

فبخصوص النقطة الأولى؛ أي الانفتاح، ورغم التطور الكمي والكيفي الذي عرفته المناهج المعتمدة في كتابة تاريخ غالبية دول المغرب العربي خلال العقود الأخيرة، فقد تبلورت مواقف تعتبر أن مواكبة المناهج التاريخية المعاصرة مضرب من الترف الذي لا يلائم وضع المؤرخ بدول المغرب العربي، خاصة المؤرخ الجزائري الذي لايزال يعاني من قلة وسائل العمل الأساسية، وغياب الظروف المطلوبة من حيث التجهيز والاعتمادات[42]، إضافة للوضع السياسي الراهن، كما نقف على إشكالية أخرى، وهي التي تعاني منها العلوم الإنسانية ومنها التاريخ، وهي اكسابها الصفة العلمية[43]، وإن كانت بعض الدراسات ترى أن بلوغ كل واحد من هذه العلوم إلى صفة العلمية يكمن في تعامله مع العلوم الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للتاريخ الذي سعى منذ زمن ليس بالقصير إلى بلوغ هذه الصفة، وبات لاغنى له عن التعاون مع باقي العلوم الإنسانية الأخرى، واستثمار معطياتها وتقنياتها في البحث لبلوغ جوانب هامة من الموضوعات التي يدرسها[44].

أما فيما يتعلق بإكراهات الوجهة الثانية ذات الصلة بحدود مساهمة العلوم الاجتماعية والتطبيقية في تقدم البحث التاريخي وإمكانية تحقيق تعاون بين الطرفين، فيمكن أن نجملها في النقط الآتية :

- مشكل منهجي يبرز على مستوى المفاهيم التي هي من أهم أدوات العلوم الاجتماعية والتطبيقية التي من شأنها أن تساعد المؤرخ على توسيع نطاق طرح الأسئلة على النصوص[45]، هي مفاهيم صناعة غربية غير موائمة من حيث الصلاحية لمعالجة واقع المجتمع الجزائري كمثال، فمفاهيم الدولة، الثورة، أنماط المعيشة، نمط الإنتاج، البورجوازية ... إلخ، ليس لها نفس المدلول في بقية المجتمعات الأخرى، وبالأخص المجتمعات الغربية، مما يطرح إشكالية تحديد وضبط هذه المفاهيم ومنطلقات التفكير، في ظل تباين المدارس التاريخية وتنوع اتجاهاتها في فهم الماضي أو في إعادة بنائه بناء متينا، وقد يكون هذا سبب في جعل بعض الباحثين الجزائريين الذين يحاولون أنجز دراسات مونوغرافية مهمة يتحفظون في استعمال عدد من هذه المفاهيم، في حين اقترح البعض الآخر حلا وسطا للاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية الغربية، وهو الاحتفاظ بالتقنيات وتوظيفها في مجتمعنا، رغم أنها ذات سموم، غير أنها بالإمكان أن تساعد على تقدم البحث التاريخي الجزائري - وبناء مفاهيم تستجيب لخصوصية المجتمع الجزائري بوضعها في إطار زمني ومكاني، إضافة لارتباط التاريخ ارتباطا وثيقا بالزمن لأنه يدرس الماضي، والزمن السوسيولوجي يختلف عن زمن المؤرخ، فزمن الأول متعدد، كل حقيقة اجتماعية تفرز زمنها، بينما الزمن التاريخي يسير في اتجاه لاينعكس ولا يتوقف، وبذلك يتبين أن الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية والتطبيقية تواجه عقبة أساسية، إذ كلما عدنا إلى الماضي كلما تضاءلت قيمة تلك العلوم بالنسبة للمؤرخ، سواء على مستوى استحضار الوثائق والإحصائيات، أو على مستوى تباين المفاهيم والقيم، إضافة إلى نسبية النماذج وضيق النظريات، فالعلوم الاجتماعية والتطبيقية تتطلع إلى تأسيس نظريات وارساء قوانين، لكن لا الإنسان ولا المجتمع مبنيان مثل النظرية، فحيث وجود الإنسان، وهو كذلك في التاريخ، لا مجال لوضع قوانين ونظريات، ذلك أن التاريخ أوسع من أن تحيط به نظرية[46].

- قصور الأسلوب الكمي، بالرغم مما حققه هذا الأسلوب من تقدم في مجال البحث التاريخي، لاسيما من حيث ضخامة المعطيات العددية، غير أنه يضطرنا لنتساءل هل تشكل الأرقام والإحصائيات معطى موضوعيا؟ ألا يمكن أن تكون ذات صلة بآراء أو تقييم أو نتيجة لمجموعة معقدة من القرارات والتدابير؟، ومنه فإننا نجد أن هذا الأسلوب يضعنا أمام حقيقة تكمن في كون أن المنهج الكمي عندما يتجاهل الجوانب الكيفية والإنسانية في التاريخ، لا يمكن أن يكون إلا ناقصا[47].

- عودة الاهتمام بالحدث، حيث كان الانفتاح على العلوم الاجتماعية والتطبيقية نتيجة وسببا في آن واحد لتجاوز التاريخ الإخباري، والاهتمام بالحدث، غير أنه في ما بعد تبين أن التاريخ لا يمكنه أن يحصر اهتمامه على البنيات ويتغافل الحدث الذي لا تستطيع العلوم الاجتماعية والتطبيقية إدماجه ضمن اهتمامها، مع أنه جزء هام في حياة الأفراد والمجتمعات[48]. وترتبط ظاهرة عودة الحدث بالمجتمع المعاصر الذي أصبح يفرض الحدث على مستوى عام عن طريق وسائل الإعلام[49] والوسائل التكنولوجية.

- خطورة انقسام التاريخ إلى علوم اجتماعية، مما أسس للتخوف من أن يؤدي تهافت المؤرخين على مناهج العلوم الاجتماعية وتبنيها دون تفكير وتمحص، إلى ضمور الطابع التاريخي في تلك الدراسات، حيث يصبح هناك تاريخ اقتصادي، وتاريخ ديمغرافي أو ديمغرافية تاريخية، وتاريخ اجتماعي[50].

ورغم المحاذير إلا أنه يمكن القول أن المكسب الجديد الذي حققه التاريخ من خلال انفتاحه على العلوم الاجتماعية يظهر على مستوى التقنيات والمناهج بالأساس[51]، ومع ذلك فإن المؤرخ مطالب بأن يضع في اعتباره طبيعة مادته، وأن يتسلح بالنظرة الجدلية، ويعتبر تلك العلوم علوما مساعدة وليست علوما تحل محل التاريخ، فإن لم يراع المؤرخ ما سبق فإنه يقع في طائل التنازلات بدل أن يحقق مكاسب.

الخاتمة :

إن الناظر لتطور العلوم الإنسانية يتأكد له أن الحاجات المتعددة للإنسان من منطلق الارتقاء بالوسائل والطرائق المتاحة يمكنه الاستفادة مما هو ممكن ومتاح، والتاريخ المحلي كملمح من ملامح الكتابة التاريخة التي ما لبثت تفرضه المتطلبات الحضارية لتقييد خطى العاملين المحليين، الذين تضاءلت حجومهم أمام تراكم الكتابات العامة حول الجوانب المتعددة للحياة بجميع مستويات التحضر بالنسبة للحواضر من حيث التحولات على صعيد الميادين المتعددة، فمن هنا باتت الكتابة في الجانب المحلي ضرورة حضارية تفرضها الضرورات الكتابية لتتمة المشروع الحضاري لكل أم من منطلق الفراغات التاريخية، فعليه جاءت المذكرات كآلية من الآليات الكافلة لتغطية النقص في مجال الكتابة التاريخية، وبالخصوص التاريخ المحلي.

الهوامش :

---

[1] محمد حبيدة : " مدرسة الحوليات، مفاهيم التحليل البروديلي "، **مجلة أمل**، عدد3، السنة الأولى، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1993، ص ص 77 - 81.

[2] الحسين عماري : " البحث في تاريخ الجهة : تساؤلات وملاحظات منهجية "، **مقال إلكتروني**، موقع ستار تايمز، hptt://www.startimes.com/?t=22564970

[3] محمد المنصور : **الكتابة التاريخية بالمغرب خلال ثلاثين سنة (1956-1986) ملاحظات عامة البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 14، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب الأصى، 1989، ص 25.

[4] Histographie الاستغرافيا ما يسميه العروي بالتاريخيات هو مقابل كلمة اسطوغرافيا التي تعني بالمعنى الضيق،مجموع النتائج التي توصل إليها الدارسون للكتابات التقليدية كالحوليات والمذكرات والطبقات والسير..وقد ميز فيها العروي ثمانية أنواع. موقع إجابات، موقع إلكتروني، http://www.ejabat.com/?qa=34827&qa_1

[5] الحسين عماري : مرجع السابق.

[6] عبد الأحد السبتي : " التاريخ الاجتماعي ومسألة المنهج" ملاحظات أولية. البحث في تاريخ المغرب حصيلة وتقويم، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، سلسلة ندوات مناظرات رقم 14، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1989، ص 43.

[7] محمد مزين : " منهج كتابة التاريخ القومي إشكالية تاريخ المغرب العربي، **مجلة الوحدة**، العدد 42، السنة الرابعة، الرباط، 1988، ص 61.

[8] عبد الله العروي : **مفهوم التاريخ الألفاظ والمذاهب**، ج1، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1992، ص 190.

[9] أحمد التوفيق : **مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشرإينولتان (1850-1912)**، ج1، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1978، ص 9.

[10] أحمد التوفيق : نفس المرجع، ص ص 10، 11.

[11] محمد مزين : **فاس وباديتها مساهمة في تاريخ المغرب السعدي 1549-1637**، ج1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1986، ص 11.

[12] محمد مزين : نفس المرجع، ص 11.

[13] عبد الرحمن المودن : **البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر**، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة رسائل وأطروحات رقم 25، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب الأقصى، 1995، ص 20.

[14] عبد الرحمن المودن : نفس المرجع، ص 22.

[15] محمد المنصور : المرجع السابق، ص 14.

[16] محمد مزين : مرجع سابق، ص 14.

[17] محمد وقيدي : " التاريخ بين العلم والمنهج "، **مجلة أمل**، عدد 21، السنة السابعة، المغرب الأقسى، 29-30/أكتوبر1999، ص 22.

[18] عبد الله العروي : المرجع السابق، ص 194.

[19] عبد الرحمن المودن : مرجع سابق، ص 17.

[20] محمد المنصور : المرجع السابق، ص 26.

[21] محمد مزين : المرجع السابق، ص ص 20 – 24.

[22] عبد الرحمن المودن : مرجع سابق، ص 16.

[23] وهذا ما يعبر عنه د. أبو القاسم سعد الله بالغنائم المسمومة.

[24] محمد المنصور : المرجع السابق، ص 27.

[25] عبد الرحمن المودن : مرجع سابق، ص ص 12، 13.

[26] رضوان مبارك : التاريخ وعلوم المجتمع، **مجلة أمل**، عدد3، السنة الأولى، 1993، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 95.

[27] محمد المنصور : مرجع سابق، ص 27.

[28] عبد الرحمن المودن : مرجع سابق، ص 15.

[29] الحسين عماري : مرجع سابق.

[30] الحسين عماري : الرواية الشفوية مصدر من مصادر كتابة تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء، **مداخلة** تمت المشاركة بها ضمن الندوة الدولية حول "آداب وثقافات إفريقيا" برحابي كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، ومعهد الدراسات الإفريقية بالرباط، أيام 12-13-2009/01/14، ص 1.

[31] الحسين عماري : المقال الإلكتروني، المرجع السابق.

---

[32] DRAMANI ZAKARI : ISSIFOU : L'AFRIQUE Noire dans les relations Internationales au XVIs, Analyse de la crise entre le MAROC et le sonrhaï, éditions karthala, PARIS, 1981, pp.23-25

[33] بيير نورا : **التاريخ والذاكرة**، ترجمة محمد حبيدة، من أجل تاريخ إشكالي، ترجمات مختارة، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالقنيطرة، ط الأولى، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، 2004، ص 107.

[34] الحسين عماري : المقال الإلكتروني، المرجع السابق.

[35] عبد الرحمن المودن : مرجع سابق، ص 22.

[36] محمد حبيدة : " زمن الأتاي قراءة في كتاب " **من الشاي إلى الأتاي...العادة والتاريخ** " لعبد الأحد السبتي وعبد الرحمن الخصاصي، **مجلة أمل**، عدد 21، السنة السابعة، 2000، ندوة الجمعية المغربية للبحث التاريخي، 29-30/أكتوبر، 1999، ص 177.

[37] محمد حسين دكروب : المرجع السابق، ص109.

[38] نفسه، ص 114.

[39] نفسه، ص ص 94 - 97.

[40] محمد حبيدة : مرجع سابق، ص 22.

[41] الحسين عماري : المقال الإلكتروني، المرجع السابق.

[42] محمد مزين : المرجع السابق، ص 61.

[43] محمد مزين : نفس المرجع، ص ص 59، 60.

[44] محمد الكتاني : " العلوم الإنسانية بين واقعها الإشكالي وآفاقها المرجوة "، **مجلة دراسات**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكاد ير، عدد11، 2003، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2004، ص 11.

[45] محمد وقيدي : المرجع السابق، ص.ص 22 - 24.

[46] رضوان مبارك : مرجع سابق، ص ص 95 - 105.

[47] رضوان مبارك : نفس المرجع، ص ص 104، 105.

[48] الحسين عماري : المقال الإلكتروني، المرجع السابق.

[49] رضوان مبارك : المرجع السابق، ص 105.

[50] رضوان مبارك : نفس المرجع، ص 106.

[51] نفسه، ص 106.